Ecological social control is a mechanism to protect the environment and achieve sustainable development

Received: 24/09/2020; **Accepted:** 22/05/2024

داود رزايقية[1] ، محمد رضا التميمي[2]

1 كلية الحقوق ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر
2 كلية الحقوق ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر

الضبط الاجتماعي الإيكولوجي آلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية:

الضبط الاجتماعي؛
السلوك البيئي؛
التنمية المستدامة؛
التربية البيئية.

ملخص

يعتبر الضبط الاجتماعي البيئي من العمليات المتداخلة بين الفرد والمجتمع حيث تمارسها أجهزة عديدة على غرار الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الجمعيات، ...حيث يمكن من خلالها فرض السيطرة والرقابة على سلوك الأفراد وتنظيم حياتهم تجاه البيئة بالامتثال أو الحظر، وذلك بفضل المجهودات المقدمة بغية المحافظة على استمرارية السلوك الاجتماعي البيئي وتطوير أدائه بتحقيق أهداف وقائية وعلاجية.

Abstract

Environmental social control is one of the interrelated processes between the individual and society, as it is practiced by many bodies such as the family, the school, the media, the associations, ... through which it is possible to impose control and control over the behavior of individuals and organize their lives towards the environment by compliance or prohibition, and This is thanks to the efforts made in order to maintain the continuity of the socio-environmental behavior and to develop its performance by achieving preventive and curative goals.

Keywords:

Social control;
environmental behavior;
sustainable development;
environmental education.

* *Corresponding author, e-mail:* rezzavid@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.34174/0079-035-004-045

© University of Constantine 1, Algeria, 2024.

مقدمة:

يعتبر الضبط الاجتماعي من العمليات والوسائل التي تلجا إليها الجماعة للتحكم في حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية، و أن كل ما يعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك يعتبر في الوقت نفسه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي، و بهذا فالضبط الاجتماعي هو تلك الإجراءات والوسائل التي يستعملها المجتمع بهدف تهذيب السلوك و وضعه تحت قواعد وأسس تتماشى وفقا لمصالحه، كما تمنع هذه الإجراءات والوسائل الفرد من الانحراف على كل ما هو سائد في المجتمع، و بهذا يعمل الضبط الاجتماعي على تقويم الانحرافات التي تحدث في المجتمع بواسطة الجبر والإلزام، كما يعمل على كبح الانحرافات عن طريق منعها أو تقليل حدوثها أو إصلاحها من خلال المؤسسات الاجتماعية.

إن المدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية فهي تتولى مهمة التنشئة التربوية لأفراد المجتمع من خلال المبادئ والقيم، هذه العملية التربوية التي تشمل العناية بتربية الإدراك والوجدان وتقويم الأخلاق والسلوك من الناحية الفردية والاجتماعية وتزويد الفرد بما يحتاجه من معارف ومعلومات، كل هذه الأمور تعتبر من أهم وسائل الضبط والتوجيه الاجتماعي للفرد، حيث تأتي المدرسة في مقدمة المؤسسات التربوية التي تحظى بأوفر قسطٍ في هذه العملية باعتبار أنها تهيئ الفرد للحياة الاجتماعية الأفضل وذلك بما تغرسه فيه من مبادئ وقيم تضبط سلوكه وتوجه أخلاقه

لقد فرض موضوع البيئة نفسه في تاريخ المجتمعات البشرية و بقوة فالمخاطر المحيطة بالبيئة و ما يرافقها من تهديدات للإنسان و الطبيعة لم تكن مثار اهتمام كبير إلا في الربع الأخير من القرن الماضي بسبب الوعي و الإدراك المتزايد بأن أي مساس بالبيئة لا تنحصر آثاره في مجال معين بل تمتد إلى مجالات عديدة أخرى، خاصة بعد الخلل الكبير الذي حدث في التوازن بين عناصر البيئة نتيجة الثورة الصناعية العشوائية و المتسارعة، فظهرت بسبب ذلك ظواهر جديدة لم يعرفها الإنسان من قبل مست البيئة بأكملها و أدت إلى تدهورها و تقهقرها، كما كانت لها تأثيرات سلبية و مباشرة على صحة الإنسان و الحيوان و النبات، ما أجبر الإنسان على تغيير نظرته و سياسته نحو البيئة.

فالتربية البيئية هي عبارة عن منهج تربوي يهدف إلى تكوين الوعي البيئي من خلال تزويد الفرد بالمعارف و المهارات و القيم و الاتجاهات التي تنظم سلوكه و تمكنه من التفاعل مع بيئته الاجتماعية و الطبيعية بما يسهم في حمايتها و حل مشكلاتها و استثمارها استثمارا مرشدا و مستداما، و لهذا ينادي المختصون بضرورة إدراج التربية البيئية منذ المراحل التعليمية الأولى ضمن المناهج الدراسية:

فكيف يساهم الضبط الاجتماعي في تقويم السلوك البشري البيئي للحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة؟

و للإجابة على هذا الانشغال سوف نتبع المنهج التحليلي و ذلك بالاعتماد على خطة ثنائية بمبحثين نخصص الأول لأهمية الضبط الاجتماعي نتحدث فيه في المطلب الأول على أنواع و وسائل الضبط الاجتماعي،و نتكلم في المطلب الثاني على قيمته و أهدافه، أما المبحث الثاني فسنخصصه لدور الضبط الاجتماعي في التأثير على السلوك الإنساني البيئي نتناول في مطلبه الأول دور الأسرة في صناعة التربية البيئية، و نستعرض في الثاني دور المدرسة في نشر الوعي البيئي.

أولا: أهمية الضبط الاجتماعي في حياة الإنسان

إن علم النفس الاجتماعي هو علم يهتم بدراسة سلوك الفرد داخل الجماعات دراسة علمية من حيث علاقاته مع الآخرين وتأثيره وتأثره بهم وذلك من خلال ما يسمى بعملية التفاعل الاجتماعي، كما يهتم بدراسة عدة مواضيع أخرى تتعلق بالفرد في حد ذاته من أهمها ديناميكية الجماعة والقيادة والاتصال والتنشئة الاجتماعية ومن بين أهم المواضيع التي يتناولها علم النفس الاجتماعي هو موضوع الضبط الاجتماعي والذي تشكل مع وجود المجتمعات البشرية وكان على مر العصور إلزامي للفرد في المجتمع، فالفرد لم يكن حرا في أعماله وأفعاله بل ظل دائما محاطا بقيود وقواعد تحدد أفعاله وتوجهها وقد حظي الضبط الاجتماعي بمكانة هامة في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته حتى اليوم حيث اهتم الباحثون بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية ودورها في سلوك أعضاء المجتمع وتدعيم النظام الاجتماعي و تطويره[1]

ظهر الضبط الاجتماعي في القرن التاسع عشر على يد مجموعة من العلماء في علم الاجتماع و يعتبر عبد الرحمان ابن خلدون هو أول من نوه بفكرة الضبط الاجتماعي في مقدمته حيث يرى بأن الإنسان مدني بطبعه إلا أن ميولاته عدوانية تتطلب قيام أداء لضبط سلوكه[2]، أما الضبط الاجتماعي كمصطلح فيعتبر "هربرت سبنسر" هو أول من استخدم مصطلح الضبط الاجتماعي عام 1893، غير أنه لم يخص المصطلح بأي مدلول خاص[3]

أما في اللغة فالضبط الإجتماعي يعني لزوم الشيء وحبسه وضبطه، و يضبط الشيء حفظه بالحزم و رجل ضابط أي قوي شديد، و في الاستخدام العربي الشائع يعني الضبط النظام، وشيء مضبوط شيء محكم دقيق، أما اصطلاحا فلقد اختلف العلماء في تعريفهم للضبط الاجتماعي وذلك بسبب توجهاتهم النظرية و لكن أهم التعريفات كانت تجمع على أن الضبط الاجتماعي هو "العمليات والوسائل التي تلجا إليها الجماعة للتحكم في حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية، وان كل ما يعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك يعتبر في الوقت نفسه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي"

و بالتالي فالضبط الاجتماعي هو تلك الإجراءات والوسائل التي يستعملها المجتمع بهدف تهذيب السلوك و وضعه تحت قواعد وأسس تتماشى ومصلحته، كما تمنع هذه الإجراءات الفرد من الانحراف على كل ما هو سائد في المجتمع[4]

1- وسائل الضبط الاجتماعي و أنواعه

* للضبط الاجتماعي أنواع عديدة و منها على سبيل المثال:

الضبط الاجتماعي الإيجابي : ويعتمد هذا النوع من الضبط الاجتماعي على دافعية الفرد الايجابية نحو الامتثال والمسايرة، و يتجلى ذلك في المدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي والتي تدفع الأفراد للالتزام[5]

الضبط الاجتماعي السلبي : ويتمثل هذا النوع في ما تتخذه الجماعة من أساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية والتي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة نظم وقيم المجتمع

الضبط الداخلي : و هو الذي ينبع من داخل الإنسان كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية والاتجاهات أي أن الضبط الداخلي هو الضمير الذي يوجد في داخلنا والذي كونه المجتمع فينا، فالضبط الداخلي يحدث عندما يقبل الأفراد معايير الجماعة على أنها تمثل جزءا من ضمائرهم الاجتماعية و يحتسبونها جزءا من هويتهم الذاتية التي غرستها عملية التنشئة الأسرية في بداية مرحلتها لتجعله لدرجة انه عندما يكون بمفرده بعيدا عن أعين الناس ولا يوجد شخص يراقبه يتصرف حسبها ويلتزم بها[6]

الضبط الخارجي : ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات حديثة التنظيم ، وتتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح ويتعرض من يخالفها للعقاب المقرر لها[7].

الضبط الاجتماعي الإيجابي : ويعتمد هذا النوع من الضبط الاجتماعي على قابلية الفرد الايجابية نحو الامتثال والمسايرة، و يتجلى ذلك في المدح والثناء والرضا والتقدير المادي والتي تدفع الأفراد للالتزام[8]

الضبط الاجتماعي السلبي : ويتمثل هذا النوع في ما تتخذه الجماعة من أساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية والتي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة نظم وقيم المجتمع.

* أما وسائل الضبط الاجتماعي فهي تلك الطرق و الممارسات التي تتحكم في سلوك الأفراد وتعمل كقوى تجبرهم على الخضوع للمعايير الاجتماعية، فكل مجتمع له وسائل ضبط تنظم حياة أفراده وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم، و من أهم وسائل الضبط الإجتماعي:

الدين : حيث يعتبر الدين من أهم وأقوى الوسائل الاجتماعية في ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره فوظيفة الدين هو تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق التضامن الاجتماعي[9]

القانون : إن القانون هو الوسيلة المناسبة لكبح التجاوزات والاعتداءات على أفراد المجتمع، كما يعد الطريقة الناجعة للضبط الاجتماعي لأنه يحمل في بنوده الأحكام الردعية ويفرض العقوبات على الخارجين على حدود المجتمع[10].

العرف : و يشمل المعتقدات التي تسري بين الناس مع اعتقادهم أنها ملزمة لهم ويستمد العرف قوته من قيمة و قوة تلك المعتقدات التي تسود في فكر الجماعة والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة جدا.

التربية : تعتبر التربية وسيلة يلجا إليها المجتمع لزرع أنماط الثقافة في الفرد وتهدف التربية إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية، ويؤكد الفقهاء على أن التربية أسلوب أخر للضبط الاجتماعي و تتعدد وسائله وتخلف هيئاته التي تتمثل في الأسرة والمدرسة والقدوة المرغوبة ولكي تعمل التربية على تقويم السلوك يجب أن تقوم بغرس القيم والمبادئ باعتبارها مصدرا للضبط الاجتماعي بالإضافة إلى تلقين الفرد توقعات المجتمع السلوكية عبر وسائط التربية والتعليم الرسمي.[11]

2- قيمة الضبط الإجتماعي و أهدافه

تكمن أهمية الضبط الاجتماعي في تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع، إذ لا يوجد مجتمع في حالة من التوازن والاستقرار دون أن تكون خلفه ضوابط تعمل على تحقيق ذلك، فلكل مجتمع قيمه السائدة وموروثاته الثقافية، حيث تكمن أهمية الضبط الاجتماعي في انه ضروري لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم البعض كما أنه وسيلة لتدعيم النظام والقضاء على الفوضى في الجماعة، وتنبع أهمية الضبط الاجتماعي أيضا من خلال فرض الرقابة اللازمة والسيطرة على الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال على تقبل ما يفرضه عليهم التنظيم الاجتماعي من قيود وضوابط[12]، فإذا أراد المجتمع أن يستمر في وجوده الاجتماعي عليه أن يمتلك شروطا وضوابط خاصة لتوجيه الأفراد للالتزام بمعاييره و قيمه التي وضعها وحددها كآليات تربطهم بأهدافه من اجل جعلهم متماثلين في سلوكهم وتفكيرهم وفقها[13].

كما أن للضبط الاجتماعي أهدافا عديدة فهو يعمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جماعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك، كما يهدف الضبط الاجتماعي إلى خلق نظام يستطيع الفرد من خلاله أن يقوم بدوره الاجتماعي في موقعه من خلال الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها،كما يعمل الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة على تطبيع الإنسان ليصبح اجتماعيا أكثر و المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل بقاءها متماسكة و أبدية، فالضبط الاجتماعي يعمل على دعم وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل التنظيمات الاجتماعية من اجل استمرارها، و تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع حيث يتفرغ كل فرد لأداء دوره كاملا في المجتمع بالإضافة إلى تحقيق الوحدة الاجتماعية عن طريق غرس الارتباط الدائم بين الأفراد[14].

ثانيا: دور الضبط الاجتماعي في التأثير على السلوك الإنساني البيئي

إن الضبط الاجتماعي هو تلك القواعد والمبادئ التي تتحكم في سلوك الفرد من خلال الاعتماد على الدين، القانون، التربية والعرف، وكلما زاد نفوذ هذه الوسائل على الأفراد ظهرت أثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير والقواعد، حيث يتوقف ذلك على مدى تقبل الفرد لمفاهيم وأفكار الحياة التي ينتمي إليها ويعيش في وسطها مثل الأسرة والأصدقاء والأقارب ويلتزم بموجبها في حياته اليومية عند تعامله مع غيره ومع مرور الزمن تصبح جزءا من سلوكياته الإرادية أي من شخصيته الاجتماعية[15]، ومن هنا يبدأ بملاحظة تصرفاته و يزيد وعيه لما يشاهده من مواقف أفراد جماعته التي يتعامل معها فيصبح بذلك حذرا ويقضا مثلما لو كان مراقبا من طرف الآخرين[16].

1- دور الأسرة في تحقيق التربية البيئية

من المعروف أن الأسرة تمثل الخلية الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل، والتي يعيش معها السنوات الأولى من عمره،هذه السنوات التي لها الأثر الكبير في صنع شخصية الطفل و صقل مداركه بشكل يلازمه مدى حياته، و كما هو معروف أيضاً أن عملية التطبيع الاجتماعي للطفل تتم من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها، إلا أن أكثر هذه المؤسسات تأثيراً هي الأسرة[17] لأنها هي المسؤولة خصوصاً في السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل عن الكثير من مداركه، كما أنها هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي[18] المتمثلة في الأخذ والعطاء والتعامل مع أعضاء الأسرة الآخرين، وفي هذه البيئة الاجتماعية يتلقى الطفل أول إحساس بما يجب القيام به من الأعمال التي إذا قام بها حضي بالمدح والثناء والأعمال الأخرى التي يتلقى فيها الذم والعقاب [19]، إذا فللأسرة دور كبير في توعية الأطفال وتعليمهم و تدريبهم على التكيف مع الحياة بالأسلوب الأمثل والصحيح الشيء الذي يحقق جيلا يافعا واعيا يمتلك الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا الإقليمية مثل قضايا البيئة ومشكلاتها المستعصية[20]، لكن الأسرة وحدها غير كافية و لابد من أن تشاركها في ذلك المدرسة التي لم يعد دورها يقتصر فقط على الجانب التعليمي بل أصبح لها دور كبير كمؤسسة تربوية في تلقين السلوكيات الايجابية و تبيان أهمية البيئة في حياتنا و كيفية المحافظة عليها، فعمل المدرسة جنبا إلى جنب مع الأسرة يعطي ثماره ببناء الجيل المنشود الذي يمتلك العادات والقيم الإنسانية الصديقة للبيئة وكل هذا نتيجة حسهم و وعيهم البيئي بخطورة المشكلة [21]

تعاني البيئة اليوم من الاستغلال اللاعقلاني لمواردها المتاحة مما يؤدي إلى استنزافها و اضمحلالها بشكل تدريجي[22]، ومما لا شك فيه أن للأسرة دور كبير في التصدي لمشكلة استنزاف موارد البيئة بكافة أشكالها فهي تسهم في بناء اتجاهات إيجابية عند أطفالها تجاه البيئة ومكوناتها، كما تدعم قيم النظافة والمشاركة والتعاون وترشيد الاستهلاك، ذلك أن الأسرة تعتبر مفتاح عملية التعلم لدى الأطفال والمنزل يعتبر من الأماكن المثالية للتطبيق العملي لمفاهيم البيئة، كما أنه عندما تمارس إحدى الأسس البيئية في نطاق الأسرة فإنها ترتبط بعد ذلك بأسلوب حياة الفرد، وثمة كثير من مفاهيم التربية البيئية تعلم في المنزل[23]، فعندما يوضح الآباء للأبناء كيفية التخلص من النفايات الصلبة، ومكافحة الحرائق، و الاعتناء بنباتات الحديقة،و بالحيوانات الأليفة،و الحفاظ على الطاقة الكهربائية، فهم بذلك يغرسون في أبنائهم قيماً بيئية راقية[24]

2- دور المدرسة في نشر الوعي البيئي

تبدأ التربية من البيت وعن طريق الأسرة و هذا أمر مسلم به، لكن ظروف الحياة تغيرت وتعددت وأعمال الأسرة تشعبت واتسعت فأصبحت غير قادرة على القيام بدورها في تربية الطفل دون مساعدة مما استلزم إيجاد مؤسسة أخرى تساعدها على تربية الطفل للتكيف مع الحياة وتعليمه العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات والسلوك الإنساني الاجتماعي ومن هنا جاءت المدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية تقوم بمهمة التربية جنباً إلى جنب مع الأسرة[25]، و هناك أيضا مؤسسات أخرى غير نظامية كالجمعيات العلمية والهيئات المهنية والدينية والأدبية والرياضية ووسائل الإعلام وغيرها من الهيئات التي تشاطر المدرسة مهمتها التربوية الثقيلة، وإزاء هذه المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في عملية تربية الناشئة تبرز للمدرسة خصائص رئيسة، تتمثل أساسا في أن وظيفتها تكميلية، تصحيحية، و تنسيقية[26]

فالمدرسة تقوم باستكمال ما بادرت به الأسرة من أعمال وتوجيهات تربوية كما تعمل على تصحيح هذه الأخطاء إن وجدت فتكمل النقص و تملأ الفراغ، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم بتنسيق الجهود الأسرية في سبيل تربية الناشئة فهي

على اتصال دائم بها لترشدها إلى أفضل الأساليب التربوية، ومما لاشك فيه أن المدرسة هي المرجع الأساسي في كل ما يتعلق بعملية التربية[27]، فالمدرسة هي التي يعول عليها في إعداد الإنسان و إكسابه المعارف والمهارات ليكون تكيفه مع بيئته على أحسن ما يرام، و حتى يتم تحقيق أهداف التعليم البيئي النظامي و الوصول إلى تربية بيئية محسوسة لا بد أن تعمل المدرسة على وضع المناهج المناسبة لذلك و اتباع استراتيجيات تعليمية تجعل من المتلقين مشاركين فاعلين في جمع المعلومات وتبويبها وتنظيمها وتحليلها واستخلاص التوصيات اللازمة و معالجتهم لقضايا البيئة وهكذا يمارس الطلبة أساسيات اتخاذ القرار وحل المشكلات، كما أن دراسة القضايا البيئية خاصة منها المرتبطة بالحياة اليومية و قضايا الساعة و ما تنشره وسائل الإعلام[28] كلها تعتبر من الاستراتيجيات المفيدة في مساعدة الطلبة على فهم عناصر البيئة وأسباب تدهورها وأساليب المحافظة عليها، ولا تتضمن القضايا البيئية مشكلات فقط بل تتناول أيضاً إجراءات عملية نافعة كإنشاء محميات طبيعية أو مزارع وغيرها... فمشاركة الطلبة في مناقشة المشكلات البيئية الواقعية و اهتمامهم بها واقتراح بدائل وحلول لها يكسبهم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة و الحسنة تجاه القضايا البيئية التي هي من أهداف التربية البيئية، فكل هذا له أهمية بالغة في تطوير مهارة التفكير وتعويد الطلبة على قبول آراء الآخرين وبناء الاتجاهات وتعزيز قيم النظافة والمحافظة على البيئة[29]، كما يساعد الطلبة على اكتساب المعلومات بشكل وظيفي عن النشاط الذي يقومون به[30]،و كذلك اكتساب المهارات و تنميتها،و اكتساب مواقف و عادات و قيم مرغوب فيها،كالتأني في استخلاص النتائج وتقدير توازن الطبيعة واحترامها، وتقدير الجهود التي تبذلها المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في خدمة البيئة[31]

خاتمة :

مما تقدم يمكن القول بأن الضبط الاجتماعي لايمكن الاستغناء عنه كآلية حتمية لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و يمكن إستقراء ذلك من بعض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- الضبط الاجتماعي يساهم في إعداد الإنسان البيئي، ذلك الإنسان الملم بالمفاهيم البيئية الأساسية و المبادىء المرتبطة بها و المدرك للعلاقة الجوهرية بين الإنسان و البيئة و النشاطات المؤثرة فيها.

- يساهم الضبط الاجتماعي في خلق إنسان متمكن من المهارات الضرورية للاستكشاف الفعلي للمشكلات البيئية و القادر على طرح البدائل و المكتسب للقيم و الدوافع من أجل أن يكون مواطنا صالحا في المجتمع يمارس دوره في حفظ و صيانة و إدارة الموارد البيئية على نحو صائب و مناسب للأرض.

- من بين أساليب الضبط الاجتماعي التربية البئية، و كما لا يخفى على أحد الدور الفعال للتربية البيئية الذي تمارسه كل من الأسرة و المدرسة في التأثير على الفرد و المجتمع و بفضل ما تمتلكه من تقنيات عالية يمكن اعتبارها أداة مهمة و فعالة في توجيه المجتمع و نقل المعرفة و نشرها بين فئاته المختلفة، كما يمكنها التغلغل بين عامة الناس و اطلاعهم على حقائق الأمور التي تؤثر على مسار الحياة البشرية

- التربية البيئية على قدر كبير من الأهمية باعتبارها وسيلة للتوعية البيئية و إيصال قضايا البيئة و مشكلاتها إلى جميع فئات المجتمع المختلفة فهي السبيل الأسرع لرفع مستوى الوعي بالبيئة و مشكلاتها المختلفة و المتزايدة في عصر السرعة و التسابق، و بهذا فإن الحفاظ على البيئة مهمة جماعية لأن الفائدة و الأضرار جماعية كذلك

إلا أنه من الملاحظ أن الضبط الاجتماعي لا يزال أقل مما هو مطلوب منه و يعود ذلك إلى عدة أسباب، مما أدى بانحرافه عن أهدافه و حتى تنجح هذه الآلية في تحقيق النتائج المرجوة منها و بلوغ أهدافها نرى أنه من الضروري اعتماد **الاقتراحات** التالية:

- إقحام الأفراد و الجماعات في إدارة الشؤون البيئية و رقابتها و حمايتها و وقف تدهورها و تعزيز السلوك و الاتجاهات و القيم و العادات التي تؤدي إلى ذلك و الإرشاد نحو البدائل الآمنة و الصديقة للإنسان و البيئة.
- وضع خطط و أهداف للتربية البيئية تسعى للوصول إليها تتمثل في رفع مستوى الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع المختلفة و ترسيخ مفهوم هو أن المواطنة تعني في أولوياتها الحفاظ على البيئة لأنها هي الوطن و الوطن هو البيئة.
- تبني مناهج التربية البيئية بصفة رسمية ضمن جميع المراحل التعليمية مع تضمينها ببرامج ملائمة و منبثقة عن مختصين في المجالات البيئية مع نشر الثقافة القانونية البيئية على أوسع نطاق و عبر جميع المراحل التعليمية و إطلاع الفرد بأهمية القوانين و التنظيمات البيئية و الصحية و دورها في تنظيم الأنشطة البشرية المختلفة.

- العناية بالأسرة و إعادة بعثها من جديد و العمل على ترقيتها و تكوينها و إعدادها للقيام بمهامها الكثيرة و المتنوعة سيما في مجال حماية البيئة و الحفاظ على مكوناتها باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأساسية و الأولى التي تسند لها هذه المهام.

فالتربية البيئية هي أحد أهم وسائل الضبط الاجتماعي البيئي، فلا أحد ينكر حاجتنا إلى ترسيخ الوعي البيئي بشكل أكبر و إلى المزيد من الاهتمام بالبيئة و إحياء السلوكيات الراقية إلى أبعد حد ممكن حتى نصل إلى وعي تام بقضايا البيئة و من ثم المحافظة على البيئة و على مكوناتها و العيش في سلام.

الهوامش:

(1) رياض الزعل، مقدمة في علم النفس الاجتماعي و السلوك التنظيمي، دار قتيبة للطباعة و النشر،الطبعة الأولى،دمشق،1993،ص.78

(2) أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية و تطبيقاته العملية،مكتبة القاهرة الحديثة،الطبعة الثانية،القاهرة،1968،ص.45

(3) عبد الله الرشدان،علم الاجتماع التربوي،دار الشروق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،1999،ص.190

(4) غباري محمد سلامة،الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين،المكتب الجامعي الحديث،الطبعة الثانية،الإسكندرية،2002،ص.171

(5) عبد الله الرشدان،المرجع السابق،ص.270

(6) معن خليل العمر،الضبط الاجتماعي،دار الشروق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2006،ص.47

(7) حسونة عبد الغني،الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة،رسالة دكتوراه،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012،ص.42.

(8) عبد الله الرشدان،مرجع سابق،ص.270.

(9) محمد أبو الحمد سيد أحمد، ماهية الضبط الاجتماعي، تاريخ الإطلاع 2020/03/20 www.alukah.net

(10) وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2007،ص.386.

(11) نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الإجتماع التربوي ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2009، عمان،ص.40

(12) محمد أبو الحمد سيد أحمد، مرجع سابق،ص.05

(13) عبد الله رشدان، مرجع سابق،ص.209

(14) مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، الطبعة الأولى،2009،عمان،ص.07

(15) طارق محمد، البيئة و تأثيرها في المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة،2018،الإسكندرية،ص.103

(16) معن خليل العمر،مرجع سابق،ص.48

(17) زينب إبراهيم العزبي،علم الاجتماع العائلي، تاريخ الإطلاع 2020/03/25 www.sh-books.blogspot.com

(18) عبد المجيد المغربي و ربيع شندب، محاضرات في قانون البيئة،المؤسسة الحديثة للكتاب،دون طبعة،2017،بيروت،ص.15

(19) طارق إبراهيم الدسوقي عطية،الأمن البيئي،دار الجامعة الجديدة،دون طبعة،2015،مصر،ص.159

(20) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد،التنمية المستدامة،المجموعة العربية للتدريب و النشر،الطبعة الأولى،2017،القاهرة،ص.97

(21) ريمون فضل الله المعلولي،علي فوزي عبد المقصود وعطية سالم الحداد، التربية البيئية، مؤسسة شباب الجامعة،دون طبعة،2013،مصر،ص.65

(22) ربيع شندب،الوجيز في قانون البيئة،المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولى 2018،بيروت،ص.29

(23) صليحة رحالي و زهية عباز،التربية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة تحليلية لمناهج التعليم الإبتدائي في الجزائر،مجلة الحقوق و العلوم السياسية،الجزائر،المجلد 5،العدد 1،2018،ص.359.

(24) راتب السعود،الإنسان و البيئة،دار الثقافة للنشر و التوزيع،دون طبعة،القاهرة،ص.28

(25) زينب إبراهيم العزبي،علم الاجتماع العائلي،مرجع سابق،ص.32

(26) ريمون فضل الله المعلولي ، علي فوزي عبد المقصود وعطية سالم الحداد،مرجع سابق،ص.232

(27) أنوار حافظ،البيئة و أثرها على صحة الإنسان،مؤسسة شباب الجامعة،دون طبعة،2018،الإسكندرية،ص.9

(28) سناء محمد الجبور،الإعلام البيئي،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى،2011،عمان،ص.14

(29) راتب السعود،مرجع سابق،ص.55

(30) طويل فتيحة، واقع النوادي البيئية في الوسط المدرسي-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة- مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر ،المجلد 6،العدد 1،جوان 2019،ص.286.

(31) عصام نور،البيئة و الإنسان و متغيرات العصر، مؤسسة شباب الجامعة،ص.165

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- لضبط الاجتماعي أسسه النظرية و تطبيقاته العملية،مكتبة القاهرة الحديثة،الطبعة الثانية،1968.
- رياض الزعل،مقدمة في علم النفس الاجتماعي و السلوك التنظيمي،دار قتيبة للطباعة و النشر،الطبعة الأولى،1993.
- ريمون فضل الله المعلولي،علي فوزي عبد المقصود وعطية سالم الحداد،التربية البيئية،مؤسسة شباب الجامعة،دون طبعة،2013.
- راتب السعود، الإنسان و البيئة،دار الثقافة للنشر و التوزيع،دون طبعة،2013.
- ربيع شندب،الوجيز في قانون البيئة،المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولى 2018.
- سناء محمد الجبور،الإعلام البيئي،دار أسامة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2011.
- طارق إبراهيم الدسوقي عطية،الأمن البيئي،دار الجامعة الجديدة، دون طبعة،2015.
- طارق محمد،البيئة و تأثيرها في المجتمع،مؤسسة شباب الجامعة،دون طبعة،2018.
- عبد الله الرشدان،علم الاجتماع التربوي،دار الشروق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،1999.

- عبد المجيد المغربي و ربيع شندب،محاضرات في قانون البيئة،المؤسسة الحديثة للكتاب،دون طبعة،2017.
- عصام نور،البيئة و الإنسان و متغيرات العصر،مؤسسة شباب الجامعة،2017.
- غباري محمد سلامة،الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين،المكتب الجامعي الحديث،الطبعة الثانية،2002.
- معن خليل العمر،الضبط الاجتماعي،دار الشروق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2006.
- مصطفى خلف عبد الجواد،دراسات في علم اجتماع السكان،دار المسيرة،الطبعة الأولى،2009.
- مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد،التنمية المستدامة،المجموعة العربية للتدريب و النشر،الطبعة الأولى،2017.
- نبيل عبد الهادي،مقدمة في علم الإجتماع التربوي،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2009.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- عبد الغني حسونة،الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة،رسالة دكتوراه،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.
- يحي وناس،الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر،رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2007.

ثالثا: المقالات

- صليحة رحالي و زهية عباز،التربية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة تحليلية لمناهج التعليم الإبتدائي في الجزائر،مجلة الحقوق و العلوم السياسية،الجزائر،المجلد 5،العدد1،2018.
- فتيحة طويل،واقع النوادي البيئية في الوسط المدرسي-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة- مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر،المجلد 6،العدد 1،جوان 2019.

رابعا: مواقع الانترنت

- زينب إبراهيم العزبي، علم الاجتماع العائلي، تاريخ الإطلاع 2020/03/25 www.sh-books.blogspot.com
- محمد أبو الحمد سيد أحمد ماهية الضبط الاجتماعي، تاريخ الإطلاع 2020/03/20 www.alukah.net